



✓ التحركات الاجتماعية خلال شهر ماي 2014

✓ أحكام بالسجن ايقافات ومتابعات في حق العشرات...

مقاضة الاحتجاجات وضرب الحراك الاجتماعي...

✓ من ينقذ عطشى المناطق الداخليّة؟

✓ أي تصور للمجتمع المدني للإشكاليات الاقتصادية المطروحة؟

تقرير شهر ماي حول التحركات الاجتماعية العفوية

تكشف القراءة الاولى لهذه المعطيات الديناميكية الهامة للتحركات الاحتجاجية في الزمان والفضاء ذلك أن الجهات التي طورت ثقافة احتجاجية مثل ولاية قفصة أو ولاية سيدي بوزيد وتونس سجلت أعلى نسب التحركات الاحتجاجية أخذت هذه التحركات الاحتجاجية أبعادا فردية مثل الانتحار ومحاولات الانتحار وأبعادا جماعية تمثلت بالخصوص في الفعل الجماعي

بالنسبة لطبيعة هذه التحركات الاحتجاجية فقد سجلنا الطابع العفوي والطابع التلقائي والطابع العشوائي لهذه التحركات .

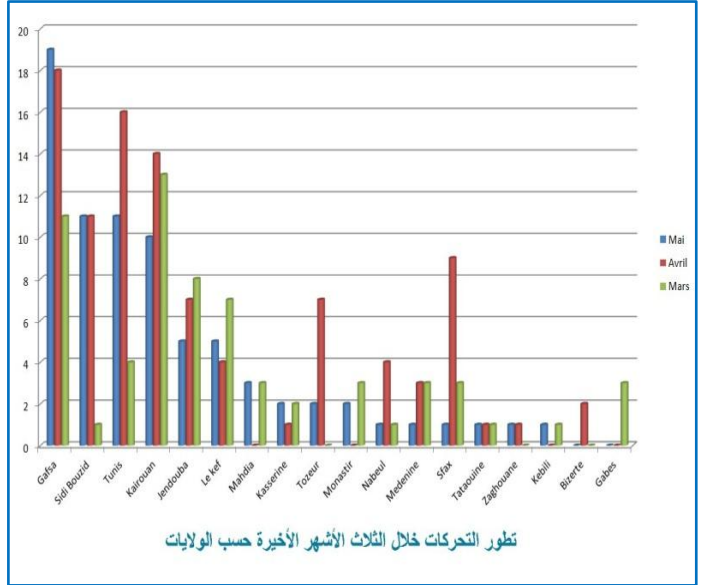
تتدرج التحركات الاحتجاجية وفق :

1. توظيف الغضب
2. تحويل الغضب الى احتقان
3. تطوير الاحتقان الى الاستنفار
4. الدفع للانخراط في التحرك الاحتجاجي
5. تنظيم المواجهة
6. ادارة المواجهة
7. ما بعد المواجهة

التحركات الاحتجاجية العفوية

تتميز التحركات الاحتجاجية العفوية بعامل المباغة وسرعة التحرك فهي عادة ما تمثل رد فعل مباشر وسريع عن حالة قصوى من الغضب هذا الغضب الذي يؤطره التحرك بشكل ضرفي ليأخذ شكل الاحتجاج وفي الغالب تتميز التحركات العفوية بضربيتها فهي محدودة في الزمان والمكان بالرغم من كونها تحركات ذات أهداف واضحة ومعلنة وتسعى بشكل خاص الى لفت الانتباه ، سواء انتباه الاهالي أو الهيكل

تم خلال شهر ماي رصد 82 تحركا احتجاجيا بمختلف الجهات ذلك أن التحركات الاحتجاجية في اشكالها المتعددة سجلت تراجعا خلال هذا الشهر بالمقارنة مع شهر أفريل حيث تم رصد 108 تحركا شملت 20 ولاية من ولايات الجمهورية أي أن التراجع كان في حدود 26 تحركا وبالمقارنة مع الشهر السابق لاحظنا تطورا في حجم التحركات الاحتجاجية بكل من ولايات قفصة والكاف والمهدية والقصرين والمنستير وقبلي



في حين حافظت ولايات قابس وزغوان وتطاوين وسيدي بوزيد على نفس حجم التحركات الا أن ولاية سيدي بوزيد تميزت بكثافة التحركات الاحتجاجية على عكس ولاية قابس التي كانت فيها التحركات الاحتجاجية محدودة في حين تراجعت كثافة التحركات الاحتجاجية بكل من تونس والقيروان وجندوبة وتوزر ونابل ومدنين و صفاقس وبنزرت وبالرغم من تراجع التحركات الاحتجاجية بولاية تونس الا أن الحجم حافظ على أهميته بينما سجلت ولاية صفاقس أهم تراجع تلمها ولاية توزر

الادارية أو المنظمات والجمعيات والاحزاب أو السلطات المختصة

تسعى التحركات الاحتجاجية العفوية ان تكون سلمية الا أن غياب التأطير والشكل السريع لولادتها وبحسب موضوع الغضب المولد لها يمكن أن تتحول بسرعة الى تحرك عنيف ويمكن أن يتواصل لعدة ساعات ويولد هذا التحول طاقة كبيرة بين العناصر المكونة للمجموعة المحتجة يجعلها قادرة على المقاومة واستنباط اليات دفاعية بالخصوص جديدة والقدرة على المبادرة بممارسة العنف، ان الصفة الغالبة على مجمل التحركات التي تم رصدها تتميز بالعفوية في صفاقس وتطاوين وزغوان وقبلي ومنوبة

التحركات الاحتجاجية التلقائية

بالنسبة للتحركات الاحتجاجية التلقائية ، انها تحركات منظمة وتتميز بالاستمرارية والقدرة على تطوير مناهج الاحتجاج وادارة العلاقات الاجتماعية بين مختلف الاطراف المكونة لهذا التحرك التلقائي ، مثلها مثل بقية التحركات ، فهي تستفيد من العنصر الاول المولد للغضب الذي يتحول بسرعة الى احتجاج الا أن خمائر الاحتجاج متوفرة وجاهزة والاليات التنظيمية والتعبوية أيضا من المحاور التي يتم التداول فيها بشكل مباشر أو غير مباشر ويعني مفهوم التلقائي القدرة على توظيف الحدث وتوجيه الاحتجاج من داخل المجموعة المحتجة التي تتقاسم نفس الاهداف ونفس الاليات والوسائل .

تتميز التحركات الاحتجاجية التلقائية بالقدرة على انتاج شروط الديمومة والاستمرارية والقدرة على ادارة الازمات الداخلية وخاصة تلك التي تنشأ بين مختلف الزعامات داخل المجموعة وهذه التحركات التلقائية هي القادرة على التطور

والتنظم وهي القادرة أيضا على تحقيق العديد من أهدافها بشكل مرحلي

ان الهدف الاساسي للتحركات الاحتجاجية التلقائية هو القدرة على انتاج شروط الفعل البديل لذلك تواجه بعنف ممنهج من طرف السلط الامنية

يمكن للتحركات الاحتجاجية التلقائية الانخراط في حراك محلي أو جهوي والالتقاء بفعاليات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية من اجل الدعم وتوفير شروط الاستمرارية التي تتطلب توفر الوسائل اللوجستية الضرورية لذلك ان التحركات الاحتجاجية التلقائية عادة ما تكون سلبية جملة من التحركات الاحتجاجية العفوية ، تختزلها وتستفيد منها .

لقد مثلت التحركات الاحتجاجية بكل من تونس العاصمة وقفصة وسيدي بوزيد والقيروان والقصرين والكاف امثلة عن هذه التحركات الاحتجاجية التلقائية

التحركات الاحتجاجية العشوائية

أما عن التحركات الاحتجاجية العشوائية فانها نتيجة الغضب والاحساس بالظلم وتتمثل في الغالب في رد فعل مباشر وعنيف تجاه الاشخاص او الجهات المتسببة في هذا الغضب ، يتأسس هذا الفعل الاحتجاجي بالخصوص على المواجهة العنيفة والقدرة الفائقة على انتاج مجموعة متضامنة وموحدة لها نفس الغايات وتجهل احيانا أهدافها ، وبالنسبة لهذه التحركات أيضا كل الوسائل الممكنة تصبح مشروعة بعيدا عن الضوابط الاخلاقية والقانونية وهي عادة ما تكون ارتجالية ومحدودة في الزمان والمكان وتشمل بالخصوص المجموعات المتشكلة من مجموعات فرعية تتولى في الغالب الشرارة الاولى للمواجهة مجموعة فرعية واحدة تفرز وبسرعة كبيرة أثر المحاكاة بين المجموعات الفرعية الاخرى

والامثلة عن التحركات الاحتجاجية العشوائية تم تسجيلها بكل من عمادة العياشية بمعتمدية بلخير وفي القطار و جندوبة عموما تسعى التحركات الاحتجاجية في أشكالها الثلاثة المشار اليها الى القدرة على:

1. انتاج التعبئة

2. تفعيل التعبئة

3. انتاج التعبئة المضادة

لذلك تتوجه وبشكل مباشر نحو:

1. كسب مشاعر الاخرين وتعاطفهم

2. تقديم بعد اخلاقي للاحتجاج

3. اثاره الرأي العام

تتميز التحركات الاحتجاجية التلقائية عن بقية التحركات الاخرى بالقدرة على بناء هويات فرعية داخلها وتلعب هذه الهوية دور الصمام الذي يمكن المجموعة من الصمود والالتحام حول نفس الاهداف وتمنعها من الانحلال السريع كما تتوفر للتحركات الاحتجاجية التلقائية مجالات لتفعيل الانتماء وتطوير شبكة علاقات اجتماعية ، وتسعى جاهدة الى المحافظة على استقلاليتها بالرغم من صعوبة ذلك والقدرة على اختراقها ولانها كذلك فان التحرك الاحتجاجي التلقائي تتوفر فيه الشروط الدنيا لكي يتحول الى حركة اجتماعية

عموما كل التحركات الاحتجاجية تسعى الى انتاج رموز تجسد فعلها وتسعى الى توفير شروط الوحدة بين مختلف مكوناتها والتضامن بين المنتمين اليها وتعتقد في الغالب انها تتوفر على تعاطف كبير من الاهالي بشكل خاص تميزت التحركات الاحتجاجية في اشكالها المختلفة بتنوع فضاءات الاحتجاج وتنوع الابعاد التي انطلق منها الاحتجاج

البعد المحلي

فقد حافظ البعد المحلي على خصوصية الاحتجاج ففقدان الخدمات بمختلف أنواعها والبطالة وتدني الظروف الاجتماعية بشكل أساسي وكذلك العنف العشائري كما حدث في معتمدية حفوز أو مطالبة الاهالي بقريتي الخزان والفروحة بالتعويض عن تمرير قنوات نقل مياه الشراب وبناء الخزانات ومحطات الضخ أو احتجاج أهالي معتمدية بلخير عن عدم وجود معهد ثانوي بالمعتمدية والمطالبة بتحويل المدرسة الاعدادية بالجهة الى معهد ثانوي

البعد الجهوي

لاتزال اشكالات البنية التحتية من العوامل الاساسية للإحتجاج في الجهات التي تعاني من التهميش والاقصاء ولم ترى الى الآن البوادر التي يمكن أن تساهم في الحد من هذه المعضلة خاصة وأن البرامج التنموية لا تزال الا الان حبرا على الورق مع الافتناع بكون الوعود المقدمة ستبقى وعودا لاغير

البعد الوطني

كان للبعد الوطني حضور في هذه الاحتجاجات حول اطلاق سراح بعض الموقوفين أو التنديد لأسباب سياسية كالتطبيع مثلا أو قضايا شهداء وجرى الثورة أو تنقيح القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بالمخدرات

الفاعلون في التحركات الاحتجاجية

تقريبا نفس الشرائح والفئات الاجتماعية التي ساهمت في التحركات الاحتجاجية خلال الشهر الماضي واصلت وباشكال مختلفة الاحتجاج ، الاهالي والاحتجاج على تدني مختلف الخدمات على سبيل المثال انقطاع النور الكهربائي او المياه الصالحة للشراب ، العاطلون عن العمل ، أهالي شهداء وجرى الثورة ، مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض التشكيلات الحزبية ونشطاء المجتمع المدني

اليات التحركات الاحتجاجية

مثلت المظاهرات و الوقفات الاحتجاجية والاضرابات واضرابات الجوع واضرابات الجوع الوحشي واضرابات الجماعي والتوقف عن العمل وطرد المفاوض والاعتصامات وقطع الطريق أمام العربات والتوقيع على العرائض ومقاطعة اجراء الامتحان التجريبي للباكالوريا ، والمساندة السياسية لمدون...

فضاءات التحركات الاحتجاجية

تنوعت فضاءات الاحتجاجات، الطريق العام، المقرات الادارية الرسمية، الساحات العامة، المؤسسات التربوية

اليات المعالجة الرسمية

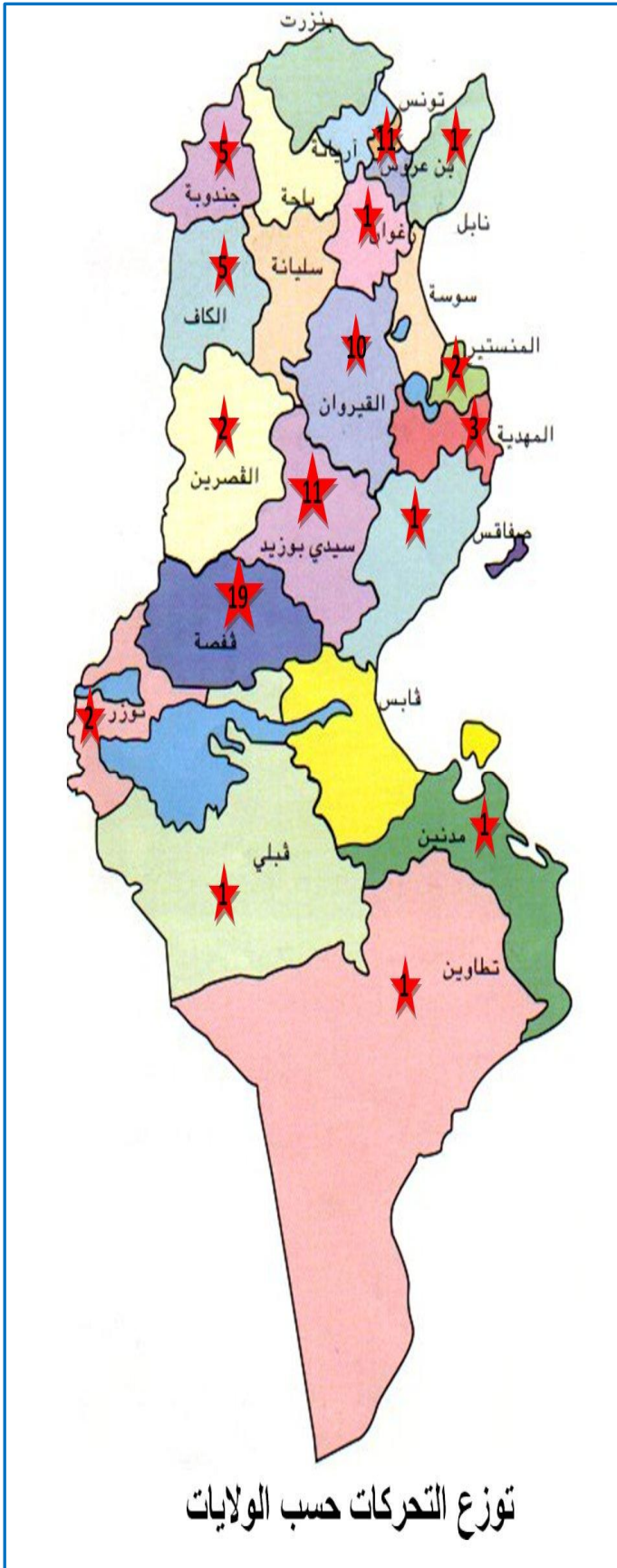
لم نسجل أي تجاوب رسمي مع مختلف هذه التحركات ولعل هذا المعطى يميز المواقف الرسمية من الحركات الاحتجاجية خلال هذا الشهر، فعدى دعوة المندوبية الجهوية للتربية تلاميذ الباكلوريا بعمادة العياشة بمعتمدية بلخير الى اجراء الباكلوريا التجريبية في معتمدية القطار الا أن هذه الدعوة قوبلت بالرفض من طرف الاهالي ، كما ان تردي الوضع الصحي للشباب الذي دخل في اضراب جوع وحشي احتجاجا على شطب اسمه من الالية 16 وتم نقله الى المستشفى، فان المسألة جوهيت أيضا بالتجاهل وعدم الاكتراث الرسمي

جرد للتحركات الاحتجاجية التي تم رصدها خلال هذا الشهر

سجل شهر ماي 82 تحركا إحتجاجيًا تراوح بين ال عفوي و التلقائي والعشوائي وتوزعت هذه التحركات الاحتجاجية على 19 ولاية من ولايات الجمهورية.

✓ قفصة 19 تحركا :

سجلت ولاية قفصة إرتفاعا طفيفا على مستوى التحركات الإحتجاجية خـلال شهر ماي 2014 مقارنة بشهر أفريل من نفس السنة. وانقسمت هذه التحركات اساسا الى :



مطالب اقتصادية واجتماعية :

احتلت المطالب الاقتصادية والاجتماعية صدارة التحركات العفوية في معتمديات وعمادات ولاية قفصة بـ 13 تحركا.

■ حافظت معتمدية الرديف على صدارة الترتيب على مستوى التحركات، إذ شهدت 6 تحركات احتجاجية عفوية اي ما يعادل ضعف ما تمّ تسجيله من تحركات خلال شهر أفريل. طالب المحتجون خلالها أساسا بالتشغيل كما إشتكوا من الإنقطاع المتكرر للمياه التي تعاني منها المنطقة منذ ثلاث سنوات. وكانت هذه التحركات في شكل اعتصامين وقطع طريق واحتجاج واضراب عن الطعام.

وشهدت مجمل هذه التحركات تجاهلا من قبل السلطات المحلية والجهوية.

■ ولدت إشكالية غياب معهد ثانوي بعمادة العيايشة بمعتمدية بلخير 4 تحركات إجتماعية طالبت بتحويل المدرسة الإعدادية إلى معهد ثانوي في العمادة المذكورة.

وكانت هذه التحركات في شكل اضراب وتوقيع على عريضة ووصلت حد مقاطعة إجراء الإمتحان التجريبي للباكالوريا. ورغم محاولات التهدئة من قبل المندوب الجهوي للتربية حيث قدّم مقترحا لإجراء البكالوريا التجريبية في معتمدية القطار غير انه تم رفضها من قبل الأهالي.

■ شهدت أم العرائس 3 تحركات احتجاجية طالب خلالها المحتجون بالتشغيل وتوفير الماء الصالح للشرب. وكانت في شكل مظاهرات واضراب جوع جماعي. ولم تعرف هذه التحركات اي تفاعل من قبل السلطات.

■ عرفت قفصة المدينة بدورها 3 تحركات احتجاجية طالب خلالها المحتجون بالمحافظة على موعد السوق الأسبوعية وتوفير التشغيل. وكانت في شكل وقفات احتجاجية. وعلى غرار بقية الإحتجاجات لم تلقى تحركات قفصة المدينة اي تفاعل من قبل السلطات.

■ وقد أدى عدم تسوية الوضعيات المهنية لعمال الحضائر بمعتمدية قصر قفصة إلى اعتصام بمقر بلدية القصر، ذكّر خلاله المعتصمون بوعود الإنتداب التي بُرِجَت منذ ثلاث سنوات. ولم يشهد الإعتصام أي تفاعل يُذكر.

■ وفي القطار خاض الشاب إبراهيم سليمان إضراب جوع وحشي قام خلاله بخياطة فمه إحتجاجا على شطب إسمه من الآلية 16 ورغم تعكر حالته الصحية ونقله للمستشفى ذلك لم يلق تحركه أيّ تفاعل من السلطات المحلية.

مطالب تنموية :

بالنسبة للمطالب المتعلقة بالتنمية عرفت قفصة 5 تحركات إحتجاجية تم خلالها رفع شعارات تطالب بالتنمية وتحسين البنية التحتية. وكانت هذه التحركات في شكل وقفات إحتجاجية واضراب جُوهت بتجاهل السلطات.

مطالب ذات صبغة سياسية:

عرفت قفصة المدينة تحركا ذو صبغة سياسية رفع خلاله المحتجون شعارات تجريم التطبيع.

✓ سيدي بوزيد 11 تحركا :

شهر آخر شهدت خلاله ولاية سيدي بوزيد 11 تحركا إحتجاجيا . وكانت هذه التحركات ذات بعد إقتصادي وإجتماعي بالأساس. وتوزعت في معتمديات بئر الحفي وجلمة والإسودة والسبّالة والمزونة وسيدي بوزيد المدينة. وعرفت سيدي بوزيد تنظيم مسيرة ذات صبغة سياسية طالب خلالها المحتجون بإطلاق سراح عبد اللاوي ورفض المساس بالحريات السياسية.. وعرف التحرك تفاعلا من قبل الجبهة الشعبية واتحاد الشغل واصدرا كل منهما بيانا في الغرض.

✓ تونس 11 تحركا :

على عكس الحراك في بقية ولايات الجمهورية شهدت تونس تحركات احتجاجية ذات صبغة سياسية بالأساس وكانت في المجمل في شكل مساندة للمدوّن الموقوف عزيز عمامي رفع خلالها المحتجون شعارات تطالب بإطلاق سراحه ورفض محاكمات شباب الثورة. كما طالبوا بتنقيح القانون عدد 52 لسنة 1992 المتعلق بالمخدرات.

وسجلت تونس تحركين ذو صبغة إقتصادية وإجتماعية طالب خلالها المحتجون بالتشغيل وتحسين الظروف الإجتماعية. ومجمل هذه التحركات لم تشهد أيّ تفاعل من قبل السلطات.

✓ القيروان 10 تحركات :

تنوعت الأسباب الدافعة للتحركات الاحتجاجية في القيروان. ففي حصيلة شهر ماي عاشت الجهة تحركين ذا صبغة سياسية وتحركين ذا صبغة إقتصادية وإجتماعية وتحركين ذا صبغة تنموية. كما عاشت معتمدية حقّوز حالة من الإحتقان نتيجة خصومة بين عرشين متصاهرين.

✓ جندوبة 5 تحركات :



مثل هاجس توفير الأمن في المؤسسات التربوية وحماية أعوان شركة الكهرباء والغاز "الستاغ" دافعا لاكثر من تحرك في

جندوبة. كما شهدت الجهة تحركين للمطالب بالتشغيل.

وعرفت قريتي الخزان والفروحة تحركا طال خلاله الاهالي بالتعويض عن تمرير قنوات نقل مياه الشرب وبناء الخزانات ومحطات الضخ.

وكانت هذه التحركات في شكل مظاهرات ووقفات احتجاجية وإضراب وإضراب جوع وحشي ووقف للأشغال وطرده المقاول.. وجوبهت مجمل التحركات بالتجاهل.

✓ الكاف 5 تحركات :

شهدت الكاف بدورها 5 تحركات احتجاجية تركزت بالأساس في الكاف المدينة وتوزعت على قريتي الطابية (ساقية سيدي يوسف) وبوصلية (السررس).

أغلب هذه التحركات كانت ذات صبغة إقتصادية وإجتماعية طالب خلالها المحتجون بالتشغيل وتوفير الماء الصالح للشرب وتحسين ظروف العمل. كما شهدت الكاف تحركين ذا صبغة سياسية للمطالبة بإطلاق سراح موقوفين محسوبين على التيار السلفي.

بقية الجهات..

في بقية الجهات كانت التحركات الاحتجاجية محدودة حيث سجلت المهديّة 3 تحركات في معتمدية الشابة وقريّة المحارزة والمهديّة المدينة. وشهدت القصرين تحركين في حاسي الفريد والقصرين المدينة وحملت مطالب سياسية تناولت قضية شهداء وجرحى الثورة.

وعرفت منوبة تحركين في كل من واد الليل ومنوبة المدينة. وبدورها عرفت توزر تحركين ذا صبغة إقتصادية.

وسجلت ولاية المنستير محاولتي إنتحار كما شهدت كل من نابل ومدنين محاولة إنتحار أيضا.

وعرفت كل من صفاقس وتطاوين وزغوان وقبلي تحركا احتجاجيا وحيدا.

من ينقذ عطشى المناطق الداخليّة؟

يوم جديد وشهر جديد يمر وعطشى القرى والعمادات والمعتمديات في الولايات الداخليّة ينتظرون يوما يكون لهم لا عليهم. يوم يتوقّر فيه الماء الصالح للشرب فيطفئ الضمآن عطشه.

حلّ الصيف بحرارته وعرقه وحاجته الأكيدة للمياه. وسيحلّ قريبا شهر رمضان بكل ما تحمله تفاصيله من حاجة للماء الصالح للشرب. موعدان لم يغيّرا من واقع عطشى الأرياف فيستمر إنتظار هؤلاء. هم في حالة ترقّب وانتظار على السلطات تنتبه لفقدان مواطنين تونسيين للماء الصالح للشرب وتعرّضهم للعطش بشكل متكرّر علما وان الحق في الحصول على الماء الصالح للشرب يصنّف من الجيل الأول لحقوق الإنسان.

كما يضمن الدستور التونسي الجديد حق المواطن في الماء إذ ينصّ الفصل 43 على أنّ "الحق في الماء مضمون والمحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع".

بالعودة إلى ما تم رصده من قبل وحدة رصد التحركات الإجتماعيّة العفوية في المرصد الإجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة نتبيّن أنّ عطشى المناطق الداخليّة حاولوا التحرك والإحتجاج للفت نظر السلطات المحلية والجهوية والمركزيّة لأزمته. ولم يتوقف هذا الحراك عند شهر واحد او يوم واحد؛ إذ يشير تقرير شهر فيفري للمرصد الإجتماعي التونسي إلى رصد 6 تحركات عفويّة في 4 ولايات للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب والربط بشبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه. سجّلت هذه التحركات في كل من القيروان، 3 تحركات، وسليانة وسيدي بوزيد ونابل بتحرك واحد في كل ولاية. وكانت هذه التحركات في شكل إعتصامات وقطع طريق وإضراب وإحتجاج.

في الشهر التالي، تقرير شهر مارس، إستمرت التحركات الإجتماعيّة رفضا للعطش وذلك في ولايات القيروان والثّصيرين وقبلي والكاف ونابل فقطع المحتجون الطرقات وإعتصموا وإحتجّوا دون ان تلاقي إحتجاجاتهم أيّ تفاعل يُذكر من قبل السلطات. بل هناك من تمّت محاكمته بسبب المشاركة في مظاهرات وإحتجاجات رفضا للعطش فكانت محاكمات العطش. الأمر محرّج للدولة.

في الشهر التالي، تقرير شهر أفريل، خاض تلاميذ المعهد الثانوي بعاصمة القوسة التابعة لمعتمدية السند، ولاية قفصة، تحركين إثنين رفضا للعطش وطلبوا لربط المعهد الثانوي والمدرسة بالقوسة بشبكة التزوّد بالماء الصالح للشرب. جاء التحرك الأوّل في شكل إضراب عن الطعام داخل المعهد والتحرك الثاني في شكل إضراب عن الدروس لاقى مساندة من قبل الإطار التربوي. وفي المقابل إستمرّ صمت السلطات. لا تفاعل مع هاذين التحركين وفقا لما تمّ رصده عبر الصحف.

ليس سكّان الأرياف وحدهم من يعانون العطش فسكّان بعض الأحياء في المدن يفتقدون بدورهم للماء الصالح للشرب وهو حال سكان حي بن يونس 2 في قفصة الشمالية والذين إضطروا للإحتجاج طلبا للتزوّد بالماء الصالح للشرب.

في شهر ماي إستمر الحراك الإجتماعي رفضا للعطش فإستمر الإحتجاج في قفصة وتحديدًا في الرديف بسبب الإنقطاع المتواصل لمياه الشرب. وفي شهر ماي أيضا انضافت ولايتي جندوبة والكاف لقائمة الولايات المحتجّة ضدّ العطش وسط صمت مطبق من قبل السلطات المحلية والجهوية والمركزيّة. إخراج الدولة يتزايد يوما بعد آخر فماذا تنتظر السلطات كي تستجيب لنداء العطشى؟ هل تنتظر مزيدا من التوسّع في رقعة الاحتجاجات؟ الأمر لا يحتاج سوى تطبيق الفصل 43 من دستور الجمهوريّة التونسية الثانية.

أحكام بالسجن ايقافات ومتابعات في حق العشرات... مقاضة الاحتجاجات وضرب الحراك الاجتماعي...



تحركات أهالي البركة بقفصة

وجويلية 2012 وواجهها الامن في مختلف ولايات الجمهورية بقمع واسع واحيل فيها العشرات من حامة توزر (15 شابا) والبيكارية من معتمدية المكناسي (5 شبان) وشريان بالمهدية (4) ومنطقة طينة بصفاقس وبوحجلة في القيروان (6) على القضاء وأصرت في حقهم احكام بالس جن تراوحت بين 3 اشهر و 8 اشهر ..

ومحاكمات ولاية قفصة ويقول التقرير أن الجهة "عرفت تقليديا بتعدد الإحتجاجات ذات الطابع الإقتصادي والإقتصادي و اتساعها وفي عديد الأحيان يجد بعض المحتجين أنفسهم أمام القضاء ..

واحيل طبقا لما ورد في نفس التقرير 39 شاب من ولاية قفصة على القضاء على خلفية احتجاجات دون احتساب ابناء منطقة البركة من ام العرائس والذين حكم عليهم ب 10 سنوات سجن الاربعاء الماضي،

ففي 11 جويلية 2013 حكمت الدائرة الجناحية بالمحكمة الإبتدائية بقفصة بسجن ثلاثة شبان 3 أشهر وإسعاف آخرين

تقرير المادة 19 للدفاع عن حرية التعبير والاعلام يكشف : 53 شابا من ولاية قفصة احيل على القضاء على خلفية الاحتجاجات.. والأحكام تتراوح بين 3 اشهر و10 سنوات سجن. محاكمات العطش تحصد 29 شابا واحكام بين 3 و8 اشهر. لم تنتج حكومة مهدي جمعة سياسة مغايرة للحكومات التي سبقتها في تعاملها مع الاحتجاجات الاجتماعية وكل الاصوات التي قد تناهض سياستها العامة متبنية سياسة جزرية وأمنية في محاكاة للأساليب التي كان يعتمدها النظام السابق.. أو بتفريق الملفات القضائية لموقوفي الحراك الاجتماعي والمدونين عبر اخضاعهم لاختبار استهلاك المخدرات وذلك بهدف تخويف النشطاء و محاولة تشويهمهم، فبعد قضية عزيز عمامو وما دار حولها من جدل وحملة الايقافات التي استهدفت حوالي 130 شابا شارك في احتجاجات أو اعتصامات مطلبية.. تفاجأ الرأي العام يوم 21 ماي 2014 بصدور حكم بالسجن 10 سنوات مع النفاذ في حق 14 مواطن من عمادة البركة من معتمدية ام العرائس .. هل عادت المحاكمات "السياسية" لتطفو من جديد على سطح "نطق" القضاء ؟

بالتمعن في سنوات الثورة يتبن أن الاحكام الصادرة في ابناء البركة ليست الا الجرعة الزائدة مقارنة بسلسلة المحاكمات التي سبقتها السنيتين الفارطتين والتي صنفتها "حقوقيون بالمحاكمات السياسية ويُقصد بها توجيه رسالة تخويف لمن يروم الاحتجاج على ظروفه القاسية." ووردت في تقرير المادة 19 الخاص ب "الدفاع عن حرية التعبير والإعلام" في شكل نوعين

"محاكمات العطش"

جاءت سلسلة هذه المحاكمات حسب تقرير المادة 19 على خلفية اضطراب وقطع الماء الصالح للشرب شهر جوان

بتأجيل التنفيذ بعد أن هاجمت قوات الأمن عشرات المعتصمين بالمركب الكيماوي عدد 01 بالمظيلة مطالبين بتسوية وضعياتهم المهنية وفضت تحركهم بالقوة عبر استعمال الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص في الهواء تمّ على إثره إحالة 16 شابا أمام القضاء 07 منهم بحالة إيقاف، ورغم أن الطور الإستئنائي قد خفّض الحكم بالسجن المذكور أعلاه إلى الخطية فإنّ نفس المتهمين وجدوا أنفسهم أمام قضيتين أخرتين وبنفس التهم غير أنّ هيئة الدفاع طالبت باتصال القضاء

وفي 14 سبتمبر 2013 تمّ فكّ إعتصام بمحطة لضخ المياه الصناعية بمعتمدية أم العرائس لشباب يطالب بالتشغيل وإيقاف 12 معتصم وإحالتهم للقضاء الذي حكم في شأنهم يوم 26 من نفس الشهر ب03 أشهر مع تأجيل التنفيذ. وفي 30 جانفي 2014 مثل أمام الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بقفصة 08 من شباب معتمدية قصر قفصة بتهم " تعطيل حرية الشغل" و "التهديد بما يوجب عقابا جنائيا" طبق الفصلين 136 و 222 من المجلة الجزائية على خلفية إعتصام بمحطة القطار للمطالبة بتحسين وضعياتهم الإجتماعية. وقد صدرت أحكام بالسجن لمدة 03 أشهر ضد الموقوفين الثمانية إضافة إلى 03 شبان آخرين أحيلوا بحالة فرار.

رسائل سياسية..

بين عبد الرحمان الهذيلي رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن المجتمع المدني "لم يفهم بعد خلفية حكومة المهدي جمعة وأسباب انتهاكها لسياسة النظام القديم وعودتها لآليات العمل القديمة في التعامل مع المحتجين والشباب المعتصم" ..

ورأى ان حكومة جمعة كانت واضحة في خطابها حين نهبت في أكثر من مناسبة انها "لن تسمح .. لن تسمح" بتواصل الاحتجاجات ويبدو حسب راي الهذيلي أنها بدأت في ترجمة ذلك على ارض الواقع عبر سلسلة من الايقافات والمحاکمات

لتهديد وترهيب كل من ينوي خوض حراك اجتماعي او اقتصادي ..

وأضاف : "رسالة حكومة مهدي جمعة لا تستهدف منظمات المجتمع المدني.. انما هي موجّهة للطبقة الهشة الضعيفة المطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية.. ولذلك نجد اليوم المجرمين والذي اذنبوا في حق الشعب التونسي طلقاء والشباب الذي قام بالثورة محل تتبع ومحاكمة" ..

تضيق وتلفيق..

عبرت مؤسسة بالمفتي للعدالة والحريات عن تخوفها من الاحكام الثقيلة جدا الصادرة في حق 14 من ابناء البركة من معتمدية ام العرائس يوم الاربعاء 21 ماي 2014 . واعتبرت ان الحكم بـ 10 سنوات سجنا نافذة لمعتصمين سلميين هو شكل من اشكال ال "عودة القويّة و الفجّة للمعالجات الأمنية والقضائية في حق نشطاء الحراك الإجتماعي تذكر بممارسات.. ولّت مع النظام البائد".

الفاهم بو كدوس مدير وحدة رصد الانتهاكات بمركز تونس لحرية الصحافة راي بدوره ان سلسلة التتبعات والمحاکمات ليست الا استبطان لممارسات قديمة اعتمدها نظام بن علي لمواجهة خصومه وكل من عارض سياساته، تقوم الحكومات باعتمادها للتضييق على كل حراك اجتماعي أو اقتصادي ..

وذكر ان حكومة مهدي جمعة مثلها مثل سابقتها تعتمد سياسة ممنهجة لكبح جماح كل من ينوي الحراك وذلك عبر أسلوب تلفيق الملفات القضائية لموقوفي الحراك الاجتماعي إخضاعهم لاختبار استهلاك المخدرات فالشباب الذين تم إيقافهم في الأشهر الثلاث الأخيرة تم تهديدهم بالعرض على الاختبار "شباب القطار نموذجاً". والأمر حسب رأيه يستهدف إضافة الى ما هو قضائي تخويف النشطاء و محاولة تشويهم..

وأشار الى ان ما يقع اليوم يذكرنا في الاصل بممارسات مشابهة زمن بن علي حيث حاول النظام ان ذاك في اكثر من مرة تلفيق قضية مخدرات لنشطاء حقوقيين

أي تصور للمجتمع المدني للإشكاليات الاقتصادية المطروحة؟



شهر ديسمبر تقوم اللجان أثناءه بتقديم حصيلة الأشغال التي من شأنها أن ينتج عنها تشخيص موضوعي وجدي لأزمة منوال التنمية الحالي وبلورة أهم معالم ومكونات محتوى البديل المنشود وما يتطلب تكديسه من إصلاحات هيكلية وسياسات اقتصادية واجتماعية وإجراءات عملية.



وهذا الملتقى سيمثل محطة هامة تضبط حصيلة مجهود دام أكثر من سنة، من شأنها أن توضح الرؤى وتفتح آفاق مستقبلية قائمة على اختبارات إستراتيجية تكون محل وفاق من طرف أهم مكونات المجتمع المدني. علماً أن التفكير في قضايا التنمية لا يمكن له أن يتوقف نظراً للمتغيرات العديدة التي تطرأ على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتي تطلب اليقظة والجهد والاجتهاد المتواصل.

منذ تأسيسه حرص المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على العمل على بلورة بديل تنموي يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يكون مكرساً لتطلعات الحراك الاجتماعي المتصاعد بصفة ملفتة للنظر منذ بداية القرن الحالي.

وفي هذا السياق قام المنتدى بتنظيم ملتقى أول في نوفمبر 2013 تحت عنوان "أي بديل تنموي لبلدان المغرب العربي" وبمشاركة باحثين من مصر أصبح الملتقى يغطي منطقة بلدان شمال إفريقيا ويشمل ثلاثة بلدان عرفت تحركات شعبية عارمة أدت بإطاحة رؤوس الأنظمة الاستبدادية. وكما يشير إلى ذلك عنوان الملتقى فقد حرص المنتدى على التأكيد على البعد المغربي في أول ندوة ينظمها حول البديل التنموي.

وفي نفس السياق قام المنتدى بتنظيم ملتقى ثاني أيام 23 و 24 ماي 2014، وفي هذه المرحلة من سلسلة الملتقيات حرص المنتدى على تدعيم دور المجتمع المدني في البحث عن بديل تنموي وقام بتنظيم هذه الأيام بمشاركة بارزة لأهم مكونات المجتمع المدني وعلى رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والنساء الديمقراطيات إلى غيرهم من الجمعيات والشبكات المهتمة بقضايا التنمية في بلادنا. كما وقع افتتاح الندوة في جانبها العلمي بمشاركة عديد الشخصيات العالمية البارزة والمعروفة بمساهماتها في مجالات التنمية. كما استمرت أشغال الملتقى في إطار 9 لجان تطرقت إلى عديد الإشكاليات ذات العلاقة المباشرة بالبديل التنموي.

كما ستواصل هذه اللجان أشغالها طوال الستة أشهر القادمة حيث سيقع تنظيم ملتقى ثالث في الأسبوع الأول من



47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس
الهاتف: 71 257 664 (00 216) - الفاكس: 71 257 665 (00 216)
البريد الإلكتروني: contact@ftdes.net - contact@ostunisie.org



Oxfam

بمساعدة: